

Distr.: General
29 December 2005
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السادسة والعشرون

محضر موجز للجلسة ٥٤٧

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة أباكا

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)
التقارير الدورية الأولى والثاني والثالث الجمعية المقدمة من ترينيداد وتوباغو (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقارير الدورية الأولى والثاني والثالث الجمعية المقدمة من ترينيداد وتوباغو (تابع) (CEDAW/C/TTO/1-3)

١ - بدعوة من الرئيسة، أخذ السيد ماكثري والسيدة سيجوسينغ والسيدة ماكفي والسيد سبانسر (ترينيداد وتوباغو) مكائهم حول مائدة اللجنة.

٢ - السيد ماكثري (ترينيداد وتوباغو): قال إن الأسئلة التي طرحها أعضاء اللجنة أظهرت حكمة وتفهماً وتقديراً لاحتياجات النساء فيها. وأشار مرة أخرى إلى أن الدستور، القائم على نموذج مرحلة ما قبل الاستقلال، اعتمد عند الاستقلال عام ١٩٦٢ وجرى تنقيحه خلال التسعينات على ضوء التطور الذي عرفه المجتمع.

٣ - السيدة سيجوسينغ (ترينيداد وتوباغو): ردت على الأسئلة العامة التي طرحتها اللجنة، قائلة إن الحكومة تولي الاعتبار للتعديل الذي أدخل على الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية، ولكنها لم تنظر بعد في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري. ولا يدور حالياً أي نقاش بشأن سحب التحفظ على الفقرة ١ من المادة ٢٩.

٤ - وبالنسبة إلى الأسئلة المتعلقة بالدستور، قالت إنه رغم أن المادة ٢ من الدستور تنص على أن أي قانون يتعارض مع الدستور يعتبر لاغياً، فإن المادة ١٣ تخول المحكمة العليا الولاية القضائية لإقرار تشريعات قد يبدو أنها تلغي حقاً أساسياً إذا اعتبرت أن هناك أسباباً كافية لذلك. ويشكل قانون العنف المتري لعام ١٩٩٩ مثلاً على ذلك لأنه يرخص دخول الشرطة إلى الأماكن دون صدور أمر بذلك عندما

تكون لديهم أسباب معقولة للاعتقاد بأن شخصاً ما يمارس عنفاً قد يؤدي إلى ضرر أو وفاة.

٥ - وأضافت أنه، رغم أن الدستور لم يفرق بين التمييز المقصود والتمييز من حيث الأثر، فإنه يوفر حماية للمرأة من التمييز فيما يتعلق بجميع الحقوق المعرب عنها فيه، بما فيها حق المساواة أمام القانون وحق المساواة في المعاملة من جانب أي سلطة عامة. وقد ورثت اللغة الذكورية المستعملة في الدستور عن التقليد القانوني البريطاني، ولكن قوانين البلد تنص بوضوح على أن الكلمات المستعملة في القانون المكتوب تنطبق بالتساوي على الذكور والإناث.

٦ - ورداً على الأسئلة المتعلقة بالمراجعة القضائية، قالت إن بإمكان الأفراد أن يتقدموا بطلبات إلى المحكمة العليا في حالة انتهاك أي من أحكام الجزء الخاص بالحقوق الأساسية من الدستور، وبموجب قانون المراجعة القضائية لعام ٢٠٠٠، يمكنهم أن يقدموا طلباً لإعادة النظر في قرارات محكمة من الدرجة الأولى أو محكمة من الدرجة الثانية أو هيئة أو سلطة عامتين. ولا يسمح بالمنازعات المتعلقة بالمصلحة العامة إلا بموجب قانون المراجعة القضائية. إلا أنه لا يمكن استعمال إجراء المراجعة القضائية للطعن في تشريع يميز ضد المرأة، وهو شيء لا يمكن فعله إلا في إطار الدستور. وليست الإحصاءات المتعلقة بطلبات المراجعة القضائية مفصلة حسب الجنس. وقد قُدم ما يناهز ٢٤٨ طلباً بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩؛ وبإمكان المرأة كالرجل تماماً أن تصل إلى هذا الإجراء.

٧ - وأردفت قائلة إن قانون تكافؤ الفرص لعام ٢٠٠٠ يحظر التمييز ويشجع تكافؤ الفرص بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الحالة الزوجية أو الإعاقة فيما يتصل بالتوظيف والتعليم وتوفير السلع والخدمات والسكن. ويمكن رفع شكاوى خطية بشأن

مسؤولة عن اختيار أعضاء السلطة القضائية. وقد جرى مؤخراً تشكيل لجنة للتعليم القضائي، ومن بين أنشطتها المعتكفات السنوية للقضاة حيث تنظم حلقات عمل ومناقشات بشأن مواضيع ذات أهمية؛ وكانت مراعاة المنظور الجنساني من بين المواضيع المعالجة. وهناك وعي متزايد بمسائل مثل العنف المنزلي. والحكومة ليست على علم بأي أحكام صادرة عن المحاكم تتسم بالتمييز ضد المرأة، خاصة في قضايا العنف المنزلي.

١٠ - واستطردت قائلة إن استعراضاً للإحصاءات أظهر أن شكاوى المرأة تشكل في المتوسط ٢٩ في المائة من جميع الشكاوى المتعلقة بالتمييز التي قدمت في الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ووفقاً لقانون أمين المظالم، يمكن تقديم الإحالات إلى الشرطة ولجنة الخدمة العامة وسلطات السجون وسلطات التعليم. ويجري رصد هذه الإحالات لضمان اتخاذ إجراءات بشأن الشكاوى. ويوجد مكتب أمين المظالم خارج مؤسسة الخدمة العامة. ويعينه الرئيس بعد التشاور مع رئيس الوزراء وزعيم المعارضة، وهو موظف برلماني.

١١ - وأوضحت أنه جرى مؤخراً تعديل قانون (تعديل) المساعدة القانونية والمشورة لتوسيع مدى المسائل التي يمكن الحصول من أجلها على المساعدة القانونية. ومن الناحية العملية، فإن الكثير من العمل الذي تقوم به سلطة المساعدة القانونية يتصل بإعالة الأطفال وحضانتهم. ولا تقدم المساعدة القانونية لالتماسات دستورية إلا عندما ينطوي الأمر، في نظر السلطة، على مسألة دستورية خطيرة.

١٢ - وفيما يتعلق بمسألة الاغتصاب في إطار الزواج، قالت إن تشريعات تتعلق بالجرائم الجنسية سُنت مؤخراً تنص على أنه أصبح من الممكن الآن اتهام الزوج أو الزوجة أو المعاشر بجرمة الاغتصاب في إطار الزواج خلال علاقة زواج أو

الانتهاكات المتعلقة بهذا القانون إلى لجنة مكونة من خمسة أعضاء تحقق في الأمر وتحاول حله عن طريق التوفيق. وإن بقيت المسألة دون حل، أمكن الشروع في إجراءات أمام المحكمة. والحكومة بصدد العمل على حل مسائل إدارية تتعلق بإنشاء لجنة ومحكمة، ومن ثم فإن القانون حتى الآن ليس سارياً تماماً. وكون القانون لم يأت على ذكر التفضيل الجنسي لا يعني أن الحكومة تتغاضى عن التمييز ضد المثليات والمثليين (جنسياً)، ولكن السكان لديهم معتقدات أخلاقية محافظة في معظمها وليسوا على استعداد لقبول هذه الممارسات. وبما أن الطابع الإجرامي لم يُترع بعد عن اللواط والسحاق في ترينيداد وتوباغو، فإنه لم تصدر أي توصيات لتوسيع التشريعات لتشمل التمييز على أساس الميل الجنسي.

٨ - **السيدة ماكفي** (ترينيداد وتوباغو): أوجزت تطور السياسة الجنسانية الوطنية وقالت إن الجهود الأولية بدأت عام ١٩٨٨ وأُعد مشروع سياسة جنسانية للمراجعة بحلول عام ١٩٩٩. وقد جرى البحث في عدة خيارات، وتقرر أن يستعان بخبير استشاري لتوجيه العملية؛ والتمست المساعدة التقنية من عدة منظمات دولية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإكمال البيان المتعلق بالسياسات وخطة العمل. وفي هذه الأثناء، تسترشد الحكومة بإطار السياسة المتوسطة الأجل - الذي يحدد الأهداف الرئيسية بالنسبة للمرأة على أنها التمكين الاقتصادي وزيادة المشاركة في العمل السياسي والحد من العنف ضد المرأة - وبخطة عمل منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية ومنهاج عمل بيجين.

٩ - **السيدة سرجوسينغ** (ترينيداد وتوباغو): أجابت على الأسئلة المتعلقة بتشكيل الجهاز القضائي فقالت إن أربعة قضاة في المحكمة العليا واثنين في محاكم الاستئناف من النساء، ونفس الشيء بالنسبة إلى الموظفين القضائيين. ولجنة القضاء والخدمات القانونية المستقلة، التي يعينها رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس الوزراء وزعيم المعارضة،

- معاشرة، سواء أكان الأطراف منفصلين ومطلقين أم لا، وأنه لم يعد من المشترك بموجب النظام الأساسي الحصول على موافقة المدعي العام.
- ١٣ - السيدة ماكفي (ترينيداد وتوباغو): قالت إن شعبة الشؤون الجنسانية هي مركز التنسيق الوطني للتخطيط الجنساني، وإن المجلس الوطني للمرأة واللجنة المشتركة بين الوزارات يؤديان دوراً استشارياً في صياغة السياسات الجنسانية. ولا يمكن المبالغة في الدور المحوري الثلاثي الذي تؤديه هذه الهيئات. ويتكون المجلس الوطني للمرأة من منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية. وتعمل الحكومة على وضع هياكل للعمل التعاوني لهذه الكيانات الثلاثة.
- ١٤ - واسترسلت قائلة إن شعبة الشؤون الجنسانية ملتزمة بتوسيع أنشطتها على أساس نهج تعاوني مشترك بين الوكالات. وينطوي جزء كبير من عمل الشعبة على بناء القدرات للمنظمات النسائية للمجتمعات المحلية وغير الحكومية، بهدف تحسين نوعية الحياة لأعضاء هذه المنظمات. إلا أنها تدرك حاجة هذه الجماعات إلى صياغة شواغلها بالنسبة إلى مسائل التنمية الوطنية.
- ١٥ - وأشارت إلى أن قائمة أسماء الوزارات المشاركة في اللجنة المشتركة بين الوزارات ترد في نص الردود التي عممتها الحكومة؛ ولكل منها مركز لتنسيق المسائل الجنسانية. ويقدم أعضاء اللجنة مدخلات إلى الشعبة، وتساعد هذه الأخيرة بدورها على إدماج الشواغل الجنسانية في القطاعات الخاصة بهم. وعلاوة على ذلك، تلقى أعضاء اللجنة تدريباً بشأن الطريقة الواجب اتباعها للاضطلاع بمبادرات التدريب الجنساني كجزء من برنامج تعزيز مؤسسي اضطلعت به الحكومة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.
- ١٦ - ومضت تقول إن منظمات المجتمعات المحلية هي المنظمات النسائية ذات القواعد الشعبية التي تمثل شواغل المجتمعات المحلية والمناطق الجغرافية التي تنتمي إليها؛ أما المنظمات غير الحكومية فتمثل مسائل محل اهتمام وطني، والعديد منها يعمل كمنظمات جامعة تمثل شواغل منظمات مجتمعات محلية تعمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.
- ١٧ - وتضم شعبة الشؤون الجنسانية ٣٠ موظفاً، ٧ يشغلون وظائف إدارية. وزادت اعتمادات الميزانية التي بلغت ٢,٣ مليون من دولارات ترينيداد وتوباغو للفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ فوصلت إلى ٤,٩ مليون للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.
- ١٨ - السيدة سرجوسينغ (ترينيداد وتوباغو): قالت إنه لم تجر أي بحوث فيما يتعلق باستعمال الاتفاقية من جانب المحاكم لتفسير التشريعات الداخلية. وأحكام المعاهدات الدولية لا تدرج تلقائياً في القانون الداخلي. وفي العادة، تصدق الحكومة على صكوك قانونية دولية أو تنضم إليها ثم تسعى بعد ذلك بشكل تدريجي إلى ضمان تطابق قوانينها الداخلية مع أحكام هذه الصكوك. غير أنه ليس هناك ما يمنع المحاكم من الاستناد إلى الاتفاقية لدعم حجة ما أو الدفاع عن قرار. ولكن، إذا كانت الاتفاقية مخالفة للقانون الداخلي، فإن من المرجح أن يسري القانون الداخلي.
- ١٩ - وأضافت أن التقرير مع نسخة من الاتفاقية وُزِعَ على جميع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي التي تعالج مسائل المرأة، وكذلك على المدارس الثانوية والمكتبات العامة والجهاز القضائي والوزارات. وجرى تقديمه أيضاً إلى البرلمان وأدلى وزير العدل ببيان بهذه المناسبة.
- ٢٠ - واسترسلت قائلة إن من بين الأدوار التي تضطلع بها وحدة حقوق الإنسان تثقيف الناس فيما يتعلق بحقوقهم بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ومن المسلم به أنه

الكاريبي. وعلاوة على ذلك، هناك برنامج قائم على التواصل من رجل إلى رجل، موظفوه رجال يعملون في القطاع الصحي، يسعى إلى توعية الرجال بالمشاكل التي تدفعهم إلى الرد بعنف في علاقاتهم بكل من النساء والرجال.

٢٥ - السيدة سيجونسينغ (ترينيداد وتوباغو): قالت إنه على الرغم من عدم وجود لجنة برلمانية مسؤولة عن المسائل الجنسانية، عند الحاجة، فإن أعضاء البرلمان يتشاورون مع شعبة الشؤون الجنسانية لضمان إدماج المنظور الجنساني في التشريعات. ويجمع المكتب الإحصائي المركزي بيانات مفصلة حسب الجنس تتعلق، بين أشياء أخرى، بالقوة العاملة والتعليم والجريمة وحوادث السير وإحصاءات الأحوال المدنية.

٢٦ - وأضافت أن اللجنة التي أشرفت على اعتماد القانون المتعلق بحساب العمل غير المأجور في سنة ١٩٩٦ تتكون من ممثلين من مختلف الوزارات. والغرض من تقييم العمل غير المأجور هو إدراج هذا العمل في الميزانية الوطنية. ومن المتوقع أيضاً أن توفر البيانات المتعلقة بالعمل غير المأجور معلومات مفيدة عن تقسيم العمل بين الجنسين.

٢٧ - وقد أنشأت الحكومة، في خططها الرامية إلى القضاء على الفقر، وحدة إدارة التغيير التي تضم سبعة موظفين للقضاء على الفقر وبناء الأصول، وتشمل مبادراتها حلقات عمل إقليمية وبرامج لبناء توافق الآراء وبرامج مجتمعية وبرامج ائتمانات صغيرة.

٢٨ - وأردفت قائلة إن الحكومة لا تنظر حالياً في إقامة نظام حصص لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. والتمييز في التوظيف محظور بموجب قانون تكافؤ الفرص، وقد اعتمدت الحكومة مبدأً تساوي الأجر عند تساوي العمل. وبإمكان العمال غير المشمولين باتفاقات جماعية وعقود عمل أن يرفعوا دعوى أمام شعبة مفتشية العمل

لا يزال هناك حجم كبير من العمل الذي ينبغي إنجازها. وقد ركزت الوحدة على إكمال التقارير الدورية، وستعمل مع شعبة الإعلام لنشر هذه التقارير في المواقع الشبكية للحكومة. وهي تعزم أيضاً نشر المزيد من المعلومات عن الاتفاقية، وتوعية الناس بأحكامها. ولا توجد حالياً أي برامج مدرسية أو جامعية تتعلق بالاتفاقية.

٢١ - السيدة ماكفي (ترينيداد وتوباغو): قالت إن أشرطة الفيديو المذكورة في التقرير تفحص السلوك الثقافي الذي يعزز القوالب النمطية المتعلقة بنوع الجنس والعنف القائم على نوع الجنس. وهي عنصر هام من برنامج الشعبة للتدريب والتوعية في المجال الجنساني وتوزع كذلك على الأشخاص المشاركين في تعليم الدراسات الجنسانية.

٢٢ - وأردفت قائلة إن لجنة دعم الذكور أنشئت عام ١٩٩٥، وأدى ذلك إلى إنشاء برنامج دعم الذكور، الذي يركز، بين أشياء أخرى، على تدريب الزعماء الدينيين على المساعدة في إسداء المشورة إلى الذكور الذين يمارسون العنف المتري وفي برامج التوعية والتدريب في المجال الجنساني للذكور في المدارس الثانوية. وسيقوم الوفد في وقت لاحق بإعادة إرسال معلومات إضافية عن هذا البرنامج.

٢٣ - وقالت إن شعبة الشؤون الجنسانية هي مركز التنسيق الوطني لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين. وتنوي الحكومة إنشاء نظام لإدارة المسائل الجنسانية يُدخل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات الشؤون المالية، والتعليم، والخدمة العامة، والتجارة والصناعة، والزراعة والتنمية الريفية، والإعلام والاتصال، والتوظيف.

٢٤ - السيد سينسر (ترينيداد وتوباغو): قال إن الوكالة الكندية للتنمية الدولية أيدت صياغة خطة عمل لوضع السياسة الجنسانية في توباغو؛ وستستعمل نتائج هذا المشروع كنموذج لأفضل الممارسات في جميع أنحاء منطقة البحر

٢٢٩ ١ حالة من حالات العنف المنزلي. وفي سنة ٢٠٠١، تم التبليغ عن ٤٩٠ حالة من حالات الاغتصاب وسفاح المحارم (أدت إلى توجيه التهم إلى ٣٣ شخصاً) و ١٣٧ حالة من حالات الفحش الجسيم (وجهت التهم إلى ٩٦ شخصاً). وستقدم إلى اللجنة معلومات بشأن أوامر الحماية وسفاح المحارم بمجرد أن تصبح متيسرة.

٣٣ - وقالت إن التحرش الجنسي ليس جريمة من الناحية التشريعية في ترينيداد وتوباغو. إلا أن مشروع قانون شروط العمل الأساسية يتضمن أحكاماً تحظر التحرش الجنسي، وأحكاماً تتعلق بإجراءات تقديم الشكاوى، وسيشمل كلاً من القطاعين العام والخاص. ولا ينص مشروع القانون على معاملة تفضيلية للمرأة في التوظيف. ولا يمكن تحديد أي فترة زمنية لاعتماد مشروع القانون المذكور.

٣٤ - ويعرض زبائن البغايا أنفسهم لتهمة المساعدة على البغاء. وفي سنة ٢٠٠١، وجهت إلى ١٩ امرأة تهمة الاستهواء، بينما وجهت إلى عدد من الرجال والنساء تهمة المساعدة على البغاء، وتنظيم أو إدارة بيت للدعارة، والتسكع بغرض البغاء. وتبذل الحكومة بالفعل جهوداً كبيرة لمنع المخدرات والكحول، وستزود اللجنة بالمزيد من المعلومات بعد إجراء بحث أكثر تعمقاً. وليس هناك ما يدل على وجود الاتجار بالمرأة في ترينيداد وتوباغو، ومن ثم لم يصدر أي تكليف بإجراء بحث بشأن هذا الموضوع.

٣٥ - ورغم عدم وجود أي حواجز ملموسة لمشاركة المرأة في العمل السياسي أو اتخاذ القرارات، فإن مشاركتها لا تزال منخفضة: هناك، على سبيل المثال، ٦ نساء فقط من بين ٣٠ عضواً في الغرفة الدنيا للبرلمان. ولم تنظر الحكومة في اعتماد نظام حصص، ربما لأن الأمر يحتاج إلى المزيد من الضغط على الحكومة من جانب المنظمات غير الحكومية لتعزيز هذه الفكرة. وسيقدم رد على الأسئلة المتعلقة

التابعة لوزارة العمل وتنمية القوة العاملة والعلاقات الصناعية. واقتُرحت تشريعات كذلك لتنظيم الشروط الأساسية للعمل لجميع العمال.

٢٩ - وأوضحت أن مشروع قانون السلامة والصحة المهنية يستهدف، من بين أشياء أخرى، التأكد من أن أرباب العمل لا يعرضون النساء الحوامل للمواد الكيميائية أو أي شيء يشكل خطراً على صحة الجنين. ولم يُعتمد هذا المشروع، أساساً لأن أرباب العمل اعترضوا على حكم يسمح للمستخدم أن يرفض عملاً معيناً إذا رأى أنه من المرجح أن يشكل خطراً عليه أو على مستخدم آخر. وسيعيد البرلمان النظر في مشروع القانون المذكور.

٣٠ - وأردفت قائلة إن قانون معاش الشيخوخة يمنح مبلغ ٨٠٠ دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو في الشهر. وتقوم فرقة عمل حالياً باستعراض المعاشات. وتقدم الحكومة أيضاً مساعدة مادية إلى تسع دور مجتمعية لكبار السن بتكلفة حوالي ١٠٠ ٠٠٠ من دولارات ترينيداد وتوباغو سنوياً. وتوجد حالياً ٦٠ مؤسسة تقدم الرعاية إلى كبار السن. وسينشئ القانون المتعلق بكبار السن لعام ٢٠٠٠، الذي ليس سارياً بعد، شعبة للشيخوخة تكون مسؤولة عن إصدار تراخيص للدور الخاصة بكبار السن، وإجراء تحقيقات، ووضع معايير للرعاية، ورصد وتنسيق السياسات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة.

٣١ - ولا يغطي قانون حماية الأمومة أعضاء البرلمان لأمن لسن موظفات؛ ولكنه يشمل موظفات البرلمان.

٣٢ - وليس هناك ما يدل على أن تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة يمارس في ترينيداد وتوباغو. ويوفر قانون العنف المنزلي حماية أكبر للضحايا ولكنه لا يجعل من العنف المنزلي جريمة محددة: توجه التهم لمرتكبي العنف المنزلي بموجب قانون الجرائم ضد الأشخاص. وفي سنة ٢٠٠٠، تم الإبلاغ عن

٣٨ - وفي إطار سياسة اللامركزية التي تتبعها وزارة التعليم، تم إنشاء ثمانية مقاطعات تعليمية في ترينيداد وتوباغو، كل منها يضم عدداً من مديري المدارس وغيرهم من الموظفين. ويفوض حالياً بشكل تدريجي إلى المقاطعات التعليمية تنفيذ السياسة الحكومية في مجال التعليم، التي كانت فيما سبق من مسؤولية الإدارة العامة لوزارة التعليم. وهناك مدارس خاصة على جميع مستويات النظام التعليمي، يديرها أساساً أفراد عاديون، وينص قانون التعليم على مراقبة هذه المدارس. وهناك في بعض الأحيان عوائق لملء شواغر التدريس في بعض المجالات المحددة. وقد اتخذت خطوات مختلفة لمعالجة هذه المشكلة، بما في ذلك إنشاء وحدة للموارد البشرية في وزارة التعليم ذات مسؤولية محددة لضمان ملء جميع شواغر التدريس. وسيقدم الرد على الأسئلة المتعلقة بالتدريب في المجالات غير التقليدية عندما يتيسر المزيد من المعلومات.

٣٩ - ويرد مبدأ تساوي الأجر عند تساوي قيمة العمل في مشروع قانون شروط العمل الأساسية. وعلاوة على ذلك، صدقت ترينيداد وتوباغو على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ بشأن المساواة في الأجر بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالعمل المتبادل القيمة. وينص قانون تعديل الحد الأدنى للأجور على عقوبات تفرض على أرباب العمل الذين يدفعون أقل من المستوى الأدنى للأجور وعلى إجراء للمستخدمين يتبعونه للمطالبة بالمبالغ المتأخرة من الأجور. وسيلغى قانون توظيف المرأة (العمل الليلي) لعام ١٩٣٩ عند سن مشروع قانون الصحة والسلامة المهنيين. ولا يعرف حالياً عدد العاملين في المنازل. والعاملات منهم مشمولات بقانون حماية الأمومة، الذي وسع تعريف مصطلح "العامل" ليشمل المستخدمين في المنازل، ومشروع قانون شروط العمل الأساسية. وشعبة مفتشية العمل في وزارة العمل

بالأحكام التمييزية الواردة في قانون الجنسية بعد إجراء المزيد من البحث. فقانون الجنسية ينص على أن من الممكن تسجيل طفل مولود في الخارج كمواطن لترينيداد وتوباغو عند تقديم طلب لذلك من جانب "الوالد المسؤول". وقد عرف "الوالد المسؤول" فيما سبق على أنه الأب، ولكن جرى تعديل القانون عام ٢٠٠٠ للسماح لكلا الوالدين بتقديم طلب تسجيل الطفل.

٣٦ - وستقدم الحكومة المزيد من المعلومات المتعلقة بمحو الأمية لدى الكبار عندما تصبح متيسرة. ويزيد عدد التلميذات على عدد التلاميذ في كل من المدارس الابتدائية والثانوية. وتقوم الحكومة حالياً ببناء مدارس جديدة وتجديد المدارس القائمة لتحقيق هدف التعليم الثانوي للجميع. وأشارت إلى أن معظم مدارس الروم الكاثوليك والهندوس والمسلمين مفتوحة لجنس واحد، ولكن جميع المدارس الحكومية مختلطة حسب علمها. وتقدم مختلف المدارس في بعض الأحيان مناهج تعليمية مختلفة، حسب الفلسفة التعليمية السائدة وقت تأسيس المدرسة. ومن بين أهداف برنامج تحديث المدارس الثانوية توحيد المناهج التعليمية. ولا يدرس المنظور الجنساني كموضوع منفصل، لكن الدراسات الاجتماعية تتضمن جزءاً خاصاً بالمسائل الجنسانية. وسيقدم رد على السؤال المتعلق بالبحث المقرر إجراؤه في الجزء الخاص بالمسائل الجنسانية في المنهاج الدراسي للتعليم الابتدائي بعد التشاور مع الوزارة المعنية.

٣٧ - وأوضحت أن الحق في التعليم غير مكرس في الدستور؛ إلا أن الدستور يقر بحق الوالد أو الوصي في اختيار مدرسة لولده أو لمكفوله. وغالباً ما يبدأ الأطفال المدرسة الابتدائية في سن الخامسة لأن التعليم مجاني للجميع من سن الخامسة إلى نهاية التعليم الثانوي. وتقدم الحكومة أيضاً مساعدة تغطي نصف تكلفة التعليم العالي.

المادة ١، يجب أن تدرج تماماً في القانون الداخلي، خاصة لأن البروتوكول الاختياري ينص على ضرورة استنفاد جميع سبل الانتصاف المحلية قبل تقديم بلاغ إلى اللجنة. وحثت الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى القضاء على التمييز على أساس الميول الجنسي وكذلك على زيادة النظر في مسألة تساوي الأجور للرجال والنساء. ورحبت بالمعلومات المقدمة بشأن مسألة الاغتصاب في إطار الزواج وإنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالمساواة الجنسانية. وأعربت عن أملها في أن تعالج في التقرير المقبل الأسئلة التي لم تلق رداً في هذا التقرير؛ وعلاوة على ذلك، سألت لماذا تقوم معظم الأحزاب السياسية على التجمعات العرقية بما أنه يقال أن هناك مستوى عالياً من الانسجام العرقي. وأعربت عن أملها في أن تنشر الملاحظات الختامية للجنة على نطاق واسع في ترينيداد وتوباغو وأثنت على الإنجازات التي حققتها البلد حتى الآن من حيث القضاء على التمييز ضد المرأة.

ورفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

مسئولة عن رصد تنفيذ الحد الأدنى للأجور فيما يتعلق بالعاملين في المنازل.

٤٠ - وهناك برامج قائمة لزيادة دور الرجال في تنظيم الأسرة وتعليمهم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وهناك زيادة في حالات مرض السل بين مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتُتخذ حالياً تدابير لعكس هذا الاتجاه. وتعمل الحكومة أيضاً على ضمان إدماج المرأة الريفية تماماً في عملية إنتاج الأغذية. وقد اتخذت عدة تدابير لتحسين حالة المعوقات من النساء، وسيجري البحث عن تفسير لسبب اقتصار الحق في استحقاقات العجز على الفئة العمرية بين ٤٠ و ٦٥ عاماً. وقد دارت مشاورات بين لجنة مشتركة بين الوزارات وهيئات دينية بشأن موضوع رفع سن الزواج وجعله موحداً لأفراد كل المجموعات الدينية. ولم يتم التوصل بعد إلى أي توافق في الآراء وتواصلت الحكومة جهودها لحل المسألة. وعلى أي حال، تُظهر الإحصاءات أن هناك في الواقع عدداً قليلاً من الزيجات المبكرة. وهناك حالات قليلة جداً من ناسور المثاني المهبلي في ترينيداد وتوباغو وليس هناك ما يدل على وجود ممارسات تمييزية مثل الختان.

٤١ - السيد ماكزوي (ترينيداد وتوباغو): قال إن بلده فخور بسجله فيما يتعلق بالانسجام العرقي والديني وبكون حقوق جميع المواطنين من جميع الفئات تحظى بالاعتراف دون تمييز. وقد احتلت المرأة مراكز في السلم الهرمي للديانات التي تسمح لهن بذلك. واستفادت ترينيداد وتوباغو أيضاً من جهود الجماعة الكاريبية لتحسين حالة المرأة في جميع أنحاء المنطقة.

٤٢ - الرئيسة: شكرت ممثلي ترينيداد وتوباغو على ردودهم المستفيضة على أسئلة اللجنة ورحبت بنية الحكومة قبول تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية. وقالت إن أحكام الاتفاقية، بما فيها التعريف المحدد للتمييز الوارد في